تحرك عاجل

احتجاز أربعة أشقاء بسبب معارضة شقيقتهم

خلال الفترة بين مايو/أيار وأغسطس/آب 2026، ألقت قوات الأمن المصرية القبض على أربعة أشقاء مصريين في الإسكندرية، هم حسن الشاذلي وعيد الشاذلي وشيماء الشاذلي، وإيمان الشاذلي التي تحمل الجنسيتين البريطانية والمصرية. ولا يزال الأربعة رهن الحبس الاحتياطي على ذمة تحقيقات تجريها نيابة أمن الدولة العليا معهم بتهم تتعلق بالإرهاب ونشر "أخبار كاذبة"، انتقامًا من شقيقتهم منى الشاذلي المقيمة في المنفى بسبب انتقاداتها العلنية للسلطات المصرية. وكان مسؤولو قطاع الأمن الوطني قد هددوا مرارًا بإيذاء أقارب منى الشاذلي إذا استمرت في معارضتها العلنية، كما أخضعوا الأشقاء الأربعة للاستجواب بشأن نشاط منى الشاذلي عقب القبض عليهم. ويجب على السلطات الإفراج فورًا وبدون قيد أو شرط عن الأشقاء الأربعة، إذ يعد احتجازهم على أساس معارضة شقيقتهم تعسفيًا.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بأسلوبكم أو على غرار النموذج التالي:

النائب العام المستشار محمد شوقي عياد
مكتب النائب العام، مدينة الرحاب
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 4716 2577 202+
إكس: @EgyptianPPO

السيد المستشار، تحية طيبة وبعد،

أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء الاحتجاز التعسفي للأشقاء إيمان الشاذلي، البالغة 45 عامًا، وشيماء الشاذلي، البالغة 43 عامًا، وحسن الشاذلي، البالغ 42 عامًا، وعيد الشاذلي، البالغ 40 عامًا؛ ويبدو أن هذا الإجراء جاء على سبيل الانتقام من شقيقتهم منى الشاذلي المقيمة في المنفى بسبب ما توجهه من انتقادات علنية إلى السلطات المصرية. وقد علمت منظمة العفو الدولية أن أفراد قطاع الأمن الوطني هددوا مرارًا بإيذاء أسرتها للضغط عليها وحملها على الكف عن انتقاداتها العلنية. وأبلغ الأشقاء الأربعة جميعًا نيابة أمن الدولة العليا بأن أفراد قطاع الأمن الوطني استجوبوهم بشأن نشاط شقيقتهم عقب القبض عليهم في الفترة بين مايو/أيار وأغسطس/آب 2026.

ففي 19 مايو/أيار 2026، ألقت قوات قطاع الأمن الوطني القبض على حسن الشاذلي وعيد الشاذلي من منزليهما في الإسكندرية؛ واحتُجزا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة أيام، ثم أحيلا إلى نيابة أمن الدولة العليا التي أمرت بحبسهما احتياطيًا على ذمة القضية رقم 4489 لسنة 2026. ووجهت إليهما تهمة "استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لأفكار جماعة إرهابية" و"إذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها الإضرار بالأمن والنظام العام". وقال محاميهما، الذي حضر أثناء استجوابهما، إن وكلاء نيابة أمن الدولة العليا لم يشيروا على وجه التحديد للمحتوى الذي استندت إليه هذه الاتهامات. ووفقًا لما جمعته منظمة العفو الدولية من المعلومات، توجّه أفراد قطاع الأمن الوطني في 16 أغسطس/آب 2026 إلى منزل أسرة الشاذلي في الإسكندرية، وطلبوا من أفراد الأسرة أن يبلغوا منى الشاذلي بالكف عن توجيه انتقادات علنية للسلطات المصرية. وحذّروا الأسرة قائلين: "مش حنسيبكم غير لما تخلوها تسكت". وفي اليوم التالي، 17 أغسطس/آب 2026، عادت قوات قطاع الأمن الوطني إلى منزل الأسرة، وألقت القبض على إيمان الشاذلي، وهي مواطنة تحمل الجنسيتين المصرية والبريطانية، مقيمة في المملكة المتحدة، وكانت قد سافرت إلى مصر لرعاية والدتها كبيرة السنّ وزيارة شقيقيها المحتجزين. وفي 18 أغسطس/آب 2026، ألقت قوات الأمن القبض على شيماء الشاذلي من منزلها في الإسكندرية. وعُرضت الشقيقتان إيمان الشاذلي وشيماء الشاذلي على نيابة أمن الدولة العليا في 18 و19 أغسطس/آب 2026 على التوالي. وأمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسهما احتياطيًا على ذمة القضية نفسها، بالتهم ذاتها الموجهة إلى شقيقيهما. والأشقاء الأربعة محتجزون حاليًا في سجن العاشر من رمضان.

قال محامي الأشقاء إن النيابة لم تقدم أي دليل مادي يربطهم بأي أفعال غير مشروعة، في حين تتضمن الأدلة التجريمية وثائق صادرة عن جماعة الإخوان المسلمين لا تذكر الأشقاء بالاسم ولا تشير إليهم. ونفى الأشقاء أي صلة لهم بجماعة الإخوان المسلمين، أو علمهم بتلك الوثائق.

أحثكم على الإفراج فورًا وبدون قيد أو شرط عن عيد الشاذلي وإيمان الشاذلي وحسن الشاذلي وشيماء الشاذلي، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم، باعتبار أن احتجازهم لا يرجع سوى للانتقادات الصريحة التي توجّهها شقيقتهم المقيمة في المنفى إلى السلطات المصرية. وإلى حين الإفراج عنهم، يجب تمكينهم من التواصل مع أسرتهم ومحاميهم بصفة منتظمة، والسماح لإيمان الشاذلي بالتواصل مع القنصلية البريطانية، واحتجاز الأربعة جميعًا في ظروف تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

منى الشاذلي مواطنة بريطانية مصرية تقيم في المملكة المتحدة، وتجاهر بانتقاداتها للحكومة المصرية، بما في ذلك الرئيس عبد الفتاح السيسي والجيش وقوات الأمن، متهمةً إياهم بالفساد وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ولم تسافر إلى مصر منذ عام 2016.

وتقيم إيمان الشاذلي في المملكة المتحدة منذ عام 2004، مع زوجها وأطفالها الأربعة الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و17 عامًا. ومنذ القبض عليها في 17 أغسطس/آب 2026، يقود زوجها حملة علنية في المملكة المتحدة للمطالبة بالإفراج عنها، بما في ذلك من خلال إجراء مقابلات إعلامية ونشر عريضة تحث الحكومة البريطانية على التدخل. وأبلغ محامي الأسرة منظمة العفو الدولية بأن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية على تواصل مع الأسرة، وأن البعثة البريطانية في القاهرة طلبت السماح للقنصلية البريطانية بالتواصل مع إيمان الشاذلي، لكنها لم تتلقَّ ردًا إيجابيًا من السلطات المصرية حتى وقت كتابة هذا التحرك.

لم يكن احتجاز حسن الشاذلي، وهو أب لثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و13 عامًا، وعيد الشاذلي، في مايو/أيار 2026 المرة الأولى التي تستهدفهما فيها السلطات المصرية في سياق الضغوط المتكررة على الأسرة لإقناع منى الشاذلي بالكف عن انتقاداتها. ففي 22 أغسطس/آب 2020، ألقت قوات قطاع الأمن الوطني القبض على الشقيقين في منزلهما بالإسكندرية. ووفقًا لما ذكرته مجموعات حقوقية، تعرّض الشقيقان للاختفاء القسري لعدة أسابيع قبل مثولهما أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 855 لسنة 2020. ثم أمضيا قرابة ثلاث سنوات رهن الحبس الاحتياطي قبل الإفراج عنهما في مارس/آذار 2023 بدون أن تُوجَّه إليهما أي تهم رسمية أو يُقدَّما للمحاكمة على الإطلاق. وقالت منظمات حقوقية إن الشقيقين وُجِّهت إليهما مجموعة من الاتهامات، من بينها الانضمام إلى جماعة غير مشروعة، ونشر معلومات كاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون مع شخص يُعتبر معاديًا للدولة وتقديم دعم مالي له. أما شيماء الشاذلي، وهي أم لثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات و18 سنة، فلم يسبق القبض عليها.

لقد وثّقت منظمة العفو الدولية نمطًا من الإجراءات الانتقامية التي تتخذها السلطات المصرية ضد المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان المقيمين في الخارج، بما في ذلك القبض التعسفي على أقاربهم في مصر، وحبسهم، وملاحقتهم قضائيًا. ومن بين الحالات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية حالة عقبة حشاد، المحتجز تعسفيًا منذ مايو/أيار 2019 بغية الانتقام من شقيقه عمرو حشاد، المقيم في المنفى،

بسبب نشاطه الحقوقي ليس إلا؛ وكذلك استهداف أقارب المدافع عن حقوق الإنسان المقيم في الولايات المتحدة محمد سلطان والناشطة غادة نجيب، التي كانت تقيم في تركيا.

وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثقت ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية في سجن العاشر من رمضان، بما في ذلك فرض قيود شديدة على الحركة، والحرمان من ضوء الشمس والتريّض في الهواء الطلق والتواصل المحدود مع الأقارب. وورد أن المحتجزين يُحبسون في زنازينهم لمدة قد تصل إلى 23 ساعة يوميًا، ولا يُسمح لهم إلا بساعة واحدة كحد أقصى للتريّض في ممر داخلي. وتقتصر الزيارات العائلية على مدة تتراوح بين 20 و30 دقيقة مرة واحدة شهريًا، في حين يُحرم بعض المحتجزين من أي زيارات على الإطلاق. كما وثّقت منظمة العفو الدولية كيف يحرم مسؤولو السجن بعض السجناء من الغذاء والرعاية الصحية الكافيَيْن، وينفّذوا أعمالًا انتقامية بحق المحتجين على ظروف احتجازهم.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
يمكنكم أيضًا الكتابة بلغتكم الأصلية

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 مايو/أيار 2027
يُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الأسماء وصيغ الإشارة المُفضَّلة: حسن الشاذلي (صيغ المذكر)، وعيد الشاذلي (صيغ المذكر)، وإيمان الشاذلي (صيغ المؤنث)، وشيماء الشاذلي (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق: التحرك العاجل الأول